S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/PRST/1997/57
23 December 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



مجلس الأمن

بيان من رئيس مجلس الأمن

في جلسة مجلس الأمن ٣٨٤٥ المعقودة في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ في إطار نظر المجلس في البند المعنون "الحالة في الصومال"، أدلى رئيس مجلس الأمن بالبيان التالي نيابة عن المجلس:

"نظر مجلس الأمن في الحالة السائدة في الصومال بما في ذلك التطورات التي حدثت مؤخرا في الميادين السياسية والعسكرية والإنسانية.

"ويؤكد مجلس الأمن من جديد التزامه بإيجاد تسوية شاملة ودائمة للأزمة في الصومال، واضعا في اعتباره احترام سيادة الصومال وسلامته الإقليمية، وفقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويؤكد في هذا السياق أن مسؤولية تحقيق مصالحة وطنية حقيقية وسلام حقيقي تقع على عاتق الشعب الصومالي نفسه.

"ويعرب مجلس الأمن عن تأييده الكامل للجهود التي تبذلها الدول المهتمة في المنطقة وخارجها وللجهود التي تبذلها المنظمات الدولية والإقليمية، ولا سيما منظمة الوحدة الأفريقية، والسلطة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأوروبي، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، تعزيزا لإجراء حوار سياسي مباشر وتيسيرا لقيام حكومة مركزية عريضة القاعدة في الصومال.

"ويرحب مجلس الأمن بنتيجة الاجتماعات بين القادة الصوماليين في القاهرة، والتي اختتمت في ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، ولا سيما بقرارهم اعتماد نظام اتحادي، مع استقلال ذاتي إقليمي، واتفاقهم على تشكيل حكومة انتقالية للوحدة الوطنية، وعلى عقد مؤتمر شامل للمصالحة الوطنية في بيضوة ينتخب من خلاله مجلس رئاسي ورئيس للوزراء. ويرحب أيضا بتوقيع إعلان القاهرة بشأن الصومال (S/1997/1000، المرفق) وبالاتفاقات الهامة الأخرى المرفقة به، ولا سيما إقامة جمعية تأسيسية منتخبة، وإنشاء نظام قضائي مستقل، وإعداد ميثاق انتقالي. ويدعو مجلس الأمن جميع القادة الصوماليين إلى المساهمة على نحو إيجابي في الزخم الراهن نحو السلام والمصالحة الذي تحقق بفضل التقدم الكبير الذي أحرز في القاهرة، وبفضل المبادرات السابقة الأخرى التي عقدت في سودري ونيروبي وصنعاء، من خلال المشاركة على أوسع نطاق ممكن في المؤتمر المقرر عقده، ووقف أعمال العنف على الفور والالتزام بوقف إطلاق النار.

"ويحث مجلس الأمن جميع الدول على المساهمة بسخاء استجابة لنداءات الأمم المتحدة لضمان استمرار جهود الإغاثة والإنعاش في جميع مناطق الصومال، بما في ذلك الجهود التي تستهدف تعزيز المجتمع المدني. ويؤكد كذلك الحاجة الماسة إلى التصدي للحالة الإنسانية في المناطق التي تضررت من الفيضانات الأخيرة.

"ويكرر مجلس الأمن دعوته إلى جميع الدول أن تفي بالتزاماتها بتنفيذ أحكام الحظر المفروض بموجب القرار ٧٣٣ (١٩٩٢) المؤرخ ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٩٢ على جميع عمليات توريد الأسلحة والمعدات العسكرية إلى الصومال. ويطلب في هذا السياق من جميع الدول الامتناع عن القيام بأي أعمال قد تزيد من تفاقم الحالة في الصومال.

"ويعرب مجلس الأمن أيضا عن تأييده لجهود الأمين العام الرامية إلى استكشاف الوسائل التي تستطيع الأمم المتحدة المساعدة بها على استعادة السلام والاستقرار في الصومال. وفي هذا الصدد، ينوه مع التقدير بالقرار الذي اتخذه الأمين العام بتعزيز مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في نيروبي. ويؤكد في هذا الصدد على ضرورة قيام تنسيق أوثق لجميع الجهود المبذولة لتحقيق السلام في الصومال.

"ويعرب مجلس الأمن مرة أخرى عن تقديره لجميع وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والأفراد الذين يضطلعون بأنشطة إنسانية في جميع مناطق الصومال. ويطلب المجلس إلى الفصائل الصومالية أن تضمن السلامة وحرية الحركة لجميع موظفي المساعدة الإنسانية، وأن تعمل على تيسير تسليم الإغاثة الإنسانية، بوسائل منها إعادة فتح المطار والميناء في مقديشو على الفور.

"ويشجع مجلس الأمن الأمين العام على مواصلة مشاوراته مع الأطراف الصومالية ومع الدول المهتمة في المنطقة وخارجها، والمنظمات المعنية حول الوسائل التي تستطيع الأمم المتحدة أن تدعم بها جهود السلام والمصالحة، بما في ذلك ما يتم من خلال الخيارات المحددة الواردة في تقريره المؤرخ ١٧ شباط/فبراير ١٩٩٧ (S/1997/135). ويطلب المجلس إلى الأمين العام أن يطلعه على التطورات بانتظام وأن يقدم تقريرا، في الوقت المناسب، عن هذه المشاورات وعن تطورات الحالة.

"وسيبقي مجلس الأمن هذه المسألة قيد النظر."
